تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل الطبيعة الريعية

م.د . شاكر عواد ضاحي
وزارة التربية / مديرية تربية المثنى
07831709783
shakerawad56@gmail.com

م.م. مرتجي هاشم باقر
وزارة التربية / مديرية تربية ذي قار
07830801210
murtajahashim608@gmail.com

مستخلص البحث:

يهدف البحث الى بيان طبيعة واقع الاقتصاد العراقي وما يعتريه من تشوهات واختلالات في الهياكل الاقتصادية في ظل احادية الدخل للميزانية الاتحادية، متمثلة تلك الاختلالات بهيكلية الانتاج، الموازنة العامة للدولة، هيكل التجارة الخارجية، فالعراق يعتمد في تمويل ميزانيته الاتحادية على صادرات النفط اكثر مما يعتمد على بقية الصادرات الاخرى ولهذا ارتبط عجز الميزانية الاتحادية وتحسنها بكمية الصادرات النفطية من العراق الى دول العالم، وتم الاعتماد على المنهج التحليل الوصفي، فضلاً عن منهج تحليل النظم. تبين من البحث عدم التناسق بين القطاعات المختلفة المساهمة في نسبة الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي اظهر اعتماد الاقتصاد الريعي المعتمد على القطاع النفطي في بناء ميزانية الدولة العامة، فضلاً عن ان الاقتصاد العراقي يمر بحالة كساد اثرث بشكل كبير في انتشار ظاهرة البطالة وظاهرة الفقر وتردي الخدمات بشكل عام. يوصي البحث بتنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن عدم الاعتماد على القطاع النفطي وصادراته في ديمومة الدولة وكيانها، والاهتمام بالنشاط الزراعي والصناعي لما لهما دور كبير في رفد الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: تحليل ، واقع ، الاقتصاد ، العراقي ، الطبيعة ، الريعية.

المقدمة:

تصاعدت حدة التشوهات الهيكلية والضريبية في نظام الاسعار ونظام الصرف الاجنبي والنقدي والمصرفي وتراجعت مستويات الانتاج في القطاع النفطي بشكل واضح بعد عام 2003، إذ ظهرت آثار الغزو الامريكي للبلاد بشكل جلي في اقتصاد البلد، وتبع تراجع الانتاجية في النفط تدني لمستوى المعيشة وتفاقم لظاهرتي الفقر والبطالة، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي، الامر الذي ادى الى انهاك الاقتصاد العراقي ودماره. وتتمثل مشكلة البحث: ما طبيعة هيكل الانتاج في الاقتصاد

العراقي؟ وما الصورة الواقعية لموازنة الدولة الاتحادية؟ وما هو مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل الطبيعة الريعية؟

فرضية البحث: يعاني الاقتصاد العراقي وبشكل واضح من مشكلة رئيسية هي اختلال الهيكل الانتاجي الذي يذهب لصالح القطاع النفطي بشكل اساس، وهو ما ينم عن عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لميزانية الدولة، فضلاً عن ان الموازنة العامة للدولة تعاني من اختلالاً في ظل اعتماد تمويلها على عائدات النفط فقط، وفي ظل اعتماد مصدر دخل وحيد يمول الموازنة الاتحادية للدولة متمثلاً بالنفط فأن أي تقلبات في الاسعار واية تقلبات في حجم الطلب على النفط في الاسواق العالمية سيعني انهيار موازنة الدولة الاتحادية لتصبح الحكومة غير قادرة حتى على سد مرتبات موظفيها وادارتها.

ويهدف البحث الى بيان طبيعة الاقتصاد العراقي من حيث الانتاجية والموازنة الاتحادية للدولة والتعريج على مصادر تمويلها بالعملات الاجنبية لتغطية نفقات الدولة، وتسليط الضوء على التجارة الخارجية وما يعتريها من اختلالات في الهيكلية اذ يمثل النفط في التجارة الخارجية المادة الاولى والاساسية، وتم الاعتماد على المنهج التحليل الوصفي، فضلاً عن منهج تحليل النظم، والذي يعتمد على تحليل مضمون النظام سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتأتي اهمية البحث لما للاقتصاد من اهمية في ديمومة الدولة وقوتها، فالدولة التي تملك اقتصاداً متنوعاً في مصادر الموازنة العامة تكون قد حققت استقراراً في اقتصادها بعيداً عن اية تقلبات واية تغيرات قد تنتاب الاسواق العالمية على سلعة ما، حتى وان الدولة التي لديها اقتصاداً قوياً تتسع قوتها وتصبح متحكمة في مجالها الاقليمي فتحكم الدولة في اسواق الدولة المجاورة يعني بسط نفوذها في تلك الدولة من مجال اقتصادي. اما منطقة الدراسة تتمثل بدولة العراق التي تقع في غرب قارة اسيا بين دائرتي عرض (37-29) شمالاً، وخطي طول(48-38) شرقاً على مساحته البالغة(438,317كم^2)[1]، ينظر خريطة (1) وتمثلت الحدود الزمنية بالأعوام التي تلت 2003، أي بعد سقوط النظام البائد وما صاحبها من انهيار في الاقتصاد العراقي على مستوى جميع القطاعات.

([1]) محمد كشيش خشان الموسوي, أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد" دراسة في الجغرافية السياسية" رسالة ماجستير, جامعة الكوفة, كلية الآداب, 2011, ص7.

الخريطة (1)
موقع منطقة الدراسة من العراق

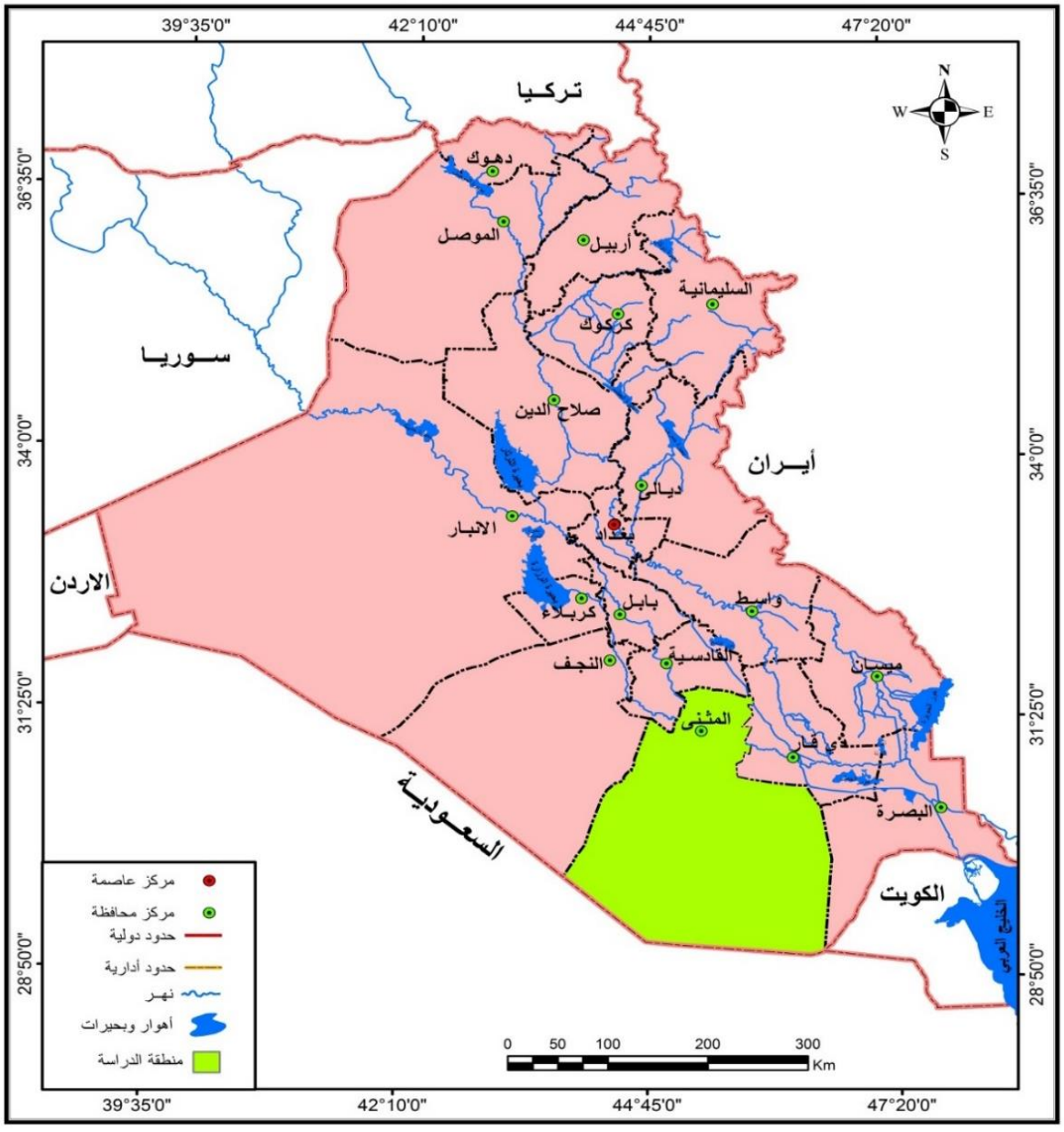

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ،خريطة العراق الادارية ، مقياس 1:1000000 , بغداد ،2018.

المحور الاول: اختلالات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

في ظل اعتماد الحكومة العراقية على القطاع النفطي في تمويل ميزانيتها فهي بذلك اصبحت ضمن الاقتصاد الريعي الذي يمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار فاقتصادها مرتبط بأسعار النفط وتقلباته في الاسواق، وبالتالي اصبحت تعاني من اختلالات هيكلية عدة تمثلت بما يأتي:

أ- اختلال هيكل الانتاج:

يعاني الاقتصاد العراقي وبشكل واضح من مشكلة رئيسية هي اختلال الهيكل الانتاجي الذي يذهب لصالح القطاع النفطي بشكل اساس، وهو ما ينم عن عدم وجود تنوع في المدخلات المالية لميزانية الدولة، الامر الذي يجعل الاقتصاد رهناً لأسعار النفط في الاسواق وحجم الطلب عليها، مما يؤدي الى عدم التناسق الواضح في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.[1]

ومن خلال جدول(1) يتبين بأن الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة(2003-2014) قد سجل اعلى نسب له خلال الاعوام(2008, 2010, 2011, 2013, 2014) حينما بلغ في تلك السنوات ما قيمته(130748, 135489, 185750, 232410, 219739) مليون دولار, وهي نسب تتوافق مع ناتج القطاع النفطي الذي هو الاخر سجل اعلى نسب انتاجية خلال ذات السنوات، اذ بلغ (72561, 63240, 98708, 107610, 102134) مليون دولار للسنوات(2008, 2010, 2011, 2013, 2014) على التوالي، فيما جاءت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بشكل يؤكد وبشكل واضح ان القطاع النفطي هو اساس تمويل الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي، اذ سجلت اعلى نسب مساهمة لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (20008, 2010, 2011, 2013, 2014) حينما بلغت (55, 47, 53, 46, 46 %) ويتضح مما تقدم ان طبيعة الاقتصاد الريعي قد ابرزت بشكل كبير عدم التناسق والترابط في نسبة المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي لمختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ب - اختلال الموازنة العامة للدولة:

من بيانات جدول(2) يتبين ان نسبة الفائض او العجز في الميزانية العامة خلال المدة(2003-2013) مرتبط بشكل مباشر بإيرادات النفط ونسبة مساهمته في الايرادات العامة، اذ سجل اعلى نسبة

(1) محمد موسى خليل العلايا, الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية, اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية، ص52.

فائض في عام (2011) حينما بلغ(30050) مليار دينار وهو ينسجم مع نسبة ايرادات النفط لذات السنة التي سجلت ارتفاع واضح بلغ(98090) مليار دينار, وبنسبة مساهمة في الايرادات بلغت(94,8 %) من مجموع الايرادات العامة لهذه السنة بلغت(108807) مليار دينار، وبنفقات عامة بلغت(78758) مليار دينار.

جدول(1) الناتج المحلي الاجمالي وناتج القطاع النفطي ونسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003 -2014)

السنوات	الناتج المحلي بالمليون دولار	ناتج القطاع النفطي بالمليون دولار	مساهمة النفط في الناتج المحلي %
2003	17415	12944	74
2004	33007	19507	59
2005	41841	26273	62
2006	65159	36027	55
2007	85920	46377	54
2008	130748	72561	55
2009	119085	48061	40
2010	135489	63240	47
2011	185750	98708	53
2012	215838	110661	51
2013	232410	107610	46
2014	219739	102134	46

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لأعداد مختلفة.

جدول (2) الموازنة العامة للمدة(2003 -2013) مليار دينار

السنة	ايرادات النفط	نسبتها الى الايرادات العامة%	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز
2003	15728	98,4	15985	4901	11084
2004	32593	98,8	32983	32117	866
2005	39448	97,4	40503	26375	14128
2006	46873	95,5	49063	38077	10986
2007	49557	90,8	54599	39031	15568
2008	77874	97,0	80252	59403	20849
2009	43309	78,4	55209	52567	2642
2010	59794	81,4	70178	70134	44
2011	98090	94,8	108807	78758	30050
2012	109800	95,2	119817	105140	14677
2013	97072.4	92,1	105387	83556	21831

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لأعداد مختلفة.

فيما اعلى نسبة للعجز هي الاخرى جاءت متوافقة ومنسجمة مع ايرادات النفط والايرادات العامة والنفقات العامة لسنة (2010)،اذ سجلت هذه السنة عجزاً بلغ(44) مليار دينار, وايرادات نفطية منخفضة بلغت(59794) مليار دينار, ونسبة مساهمة في الايرادات العامة بلغت(81,4 %)من مجموع الايرادات العامة لهذه السنة البالغة(70178)مليار دينار, وبنفقات عامة بلغت(70134) مليار دينار. هذا ومن الطبيعي ان تعاني الموازنة العامة للدولة اختلالاً في ظل اعتمدا تمويلها على عائدات النفط فقط، ففي حال انهيار اسعار النفط في السوق العالمية فمن الطبيعي ان تعاني الميزانية العامة للدولة من عجز كبير وهو ما يحدث حالياً في الميزانية العامة لسنة 2020، حتى اصبحت الدولة العراقية عاجزة عن توفير مرتبات موظفيها في ظل انهيار اسعار النفط بسبب تراجع الطلب على النفط جراء انتشار فيروس كورونا وما تسبب به من عطل للتجارة والصناعة الدولية.

فقد انخفضت اسعار النفط يوم الاثنين 9/اذار/2020 بنسبة 25% لتستقر عند 35 دولارا في أعقاب إعلان السعودية وروسيا أنهما ستزيدان الإنتاج بعدما انهار يوم الجمعة الماضي اتفاق بين كبار المنتجين استمر لثلاث سنوات لتقليل المعروض في الأسواق، وذهب بعض المتابعين ان المضاربة على اسعار النفط وتصارع الارادات تنعكس سلبا على الاقتصاد التي تعتمد بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية بما فيها الاقتصاد السعودي الذي يحتاج الى ايرادات كبيرة لتلافي انخفاض احتياطاته من العملة الصعبة والتي وصلت الى ما يقارب الـ (500) مليار دولار بعدما كانت قد تعدت الـ(740 مليار دولار بداية عام 2014) وعلى اثر هذا الانخفاض السريع في سعر النفط الذي تشكل ايراداته اكثر من 90% من ايرادات الموازنة العامة للدولة العراقية خلال السنوات السابقة، برز تخوف مبرر حول الاوضاع الاقتصادية في العراق خلال عام 2020 ولا سيما في ظل الاوضاع السياسية الحالية. الامر الذي دفع اللجنة المالية النيابية الى الاعلان عن عدم التخوف على الرواتب في خطوة لطمأنة اغلب المواطنين على مصدر دخلهم، هذا التخوف لدى المواطنين والمتابعين مبرر بسبب عجز الحكومات ولاسيما بعد العام 2003 عن تنويع الايرادات العامة وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من اقرار خطط واستراتيجيات عدة ترتبط بزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج، والتخفيف من الفقر، والمبادرة الزراعية والمبادرة الصناعية وغيرها، وسبب كل هذا عدم التخطيط الصحيح وبروز ظاهرة الفساد الذي يمارس من قبل بعض الجهات الامر الذي ترتب عليه عدم النهوض بالاقتصاد العراقي. فيما انخفضت أسعار خام برنت إلى 26 دولاراً للبرميل الواحد، وهو المستوى الأدنى منذ 2003 ، في أعقاب تضرر الطلب العالمي على النفط بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وحرب الأسعار بين المنتجين الرئيسيين السعودية وروسيا، في هذا الصدد صرّح "فاتح بيرول" المتحدث الرسمي لوكالة الطاقة الدولية لموقع TRT عربي، قائلاً: "يعتبر العراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، ويصدر عادة حوالي 3.5 مليون برميل يومياً، إذ تشكل عائدات نفطه أكثر من 90% من إيراداته وهو ما يعني أنه سيواجه ضغوطاً اقتصادية هائلة" إذا بقي الوضع على حاله، وأضاف بيرول: "ستؤدي حرب أسعار النفط إلى انخفاض صافي دخل العراق بنسبة 65% في 2020، مقارنة بالعام الماضي، مسبباً

عجزاً شهرياً قدره 4 مليارات دولار مخصصة فقط لدفع الرواتب والحفاظ على استمرارية عمل الحكومة[1].

ج - **اختلال هيكل التجارة الخارجية:**

من خلال الجدول(3) يتبين بان قيمة الصادرات الاجمالية قد سجلت ارتفاع ملحوظ في السنوات الاخيرة فبعد ان كانت فقط بحدود(10082) مليون دولار خلال العام(2003) لتصل الى حدود(94209) مليون دولار في عام(2012)، هذا الاختلاف الذي يرتبط بشكل مباشر بقيم صادرات النفط الخام اذ بلغت صادرات النفط الخام للعام (2003) فقط ما نسبته(8349) مليون دولار, فيما وصلت الى حدود(35203) مليون دولار في عام(2012)، فيما كانت نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى نسبة الصادرات الكلية قد سجلت في عام(2003) ما نسبته(83 %) في حين بلغت نسبة مساهمة صادرات النفط الى نسبة الصادرات الكلية في العام(2012) حوالي(99 %).

ومن خلال ما تقدم يتضح مدى الاختلال في هيكلية الاقتصاد العراقي من حيث عدم التناسق بين القطاعات المختلفة المساهمة في نسبة الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي اظهر اعتماد الاقتصاد الريعي المعتمد على القطاع النفطي فقط في بناء ميزانية الدولة العامة. ويبين الجدول(4) عديد التشوهات في الاقتصاد العراقي، فالناتج المحلي في تراجع فبعد ان سجل(272,346) مليار دولار عام (2013) انخفض الى (192,404) مليار دولار في عام (2015), حجم الصادرات هو الاخر في تراجع فبعد ان سجلت عام(2013) ما قيمته(104,7) مليار دولار تراجعت الى (50,7) مليار دولار عام(2015), كذلك الحال بالنسبة للواردات فقد انخفضت فبعد ان سجلت ما قيمته(69,2) مليار دولار عام(2013) تراجعت لتصل الى (45,6) مليار دولار عام(2015), وانخفضت معها نسبة التجارة الى الناتج، فيما تحول الميزان التجاري من فائض بنسبة(35,8) مليار دولار عام(2013) الى عجز بنسبة(13,4474) مليار دولار.

(1) محمود النجار, العراق الخاسر الاكبر في معركة أسعار النفط بين السعودية وروسيا, TRTعربي, تاريخ النشر 10-ابريل-2020, للمزيد: https://www.trtarabi.com

جدول(3)

الصادرات والواردات الاجمالية في العراق للمدة(2003-2014) ونسبة مساهمة الصادرات النفطية الى الصادرات الاجمالية بالمليون دولار

السنة	الصادرات الاجمالية	الواردات الاجمالية	الميزان التجاري	صادرات النفط الخام	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الاجمالية%
2003	10082	10063	19	8349	83
2004	17810	21302	-3492	17456	98
2005	23697	23532	165	23199	97
2006	30529	22009	8520	29708	97
2007	39590	21516	18074	37771	95
2008	63726	35496	28230	61884	97
2009	39340	41512	-2171	38965	99
2010	51764	43915	7849	51453	99
2011	79581	47803	31878	79408	99
2012	94209	59006	35203	93779	99
2014	83981	53177	30804	83539	99

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لأعداد مختلفة. عام(2015), وانخفضت معه نسبة الفائض او العجز في الميزان التجاري للناتج، فيما ارتفعت نسبة النفقات الى الناتج فبعد ان كانت بحدود(52,66 %) في عام(2013) ارتفعت لتصل الى (62,09 %) في عام(2015)، كل هذه المؤشرات التي تدل على ان الاقتصاد العراقي يمر بحالة كساد ثلاثي الابعاد.

لقد تعرض الاقتصاد العراقي الى جملة من الخسائر ابان مظاهرات تشرين/ اكتوبر، فقد أعلنت الحكومة العراقية أن إغلاق ميناء أم قصر العراقي المهم المطل على الخليج من جانب محتجين كلف البلاد ما يزيد عن ستة مليارات دولار حتى الآن، وقال عبد الكريم خلف المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي في مؤتمر صحفي إن إغلاق ميناء أم قصر يضر البلاد مضيفا أن هناك مئات الشاحنات لا تزال متوقفة، وقال إن هذا الأمر يسبب ضررا بالغا للدولة وإن خسائر العراق تجاوزت ستة مليارات دولار حتى الآن[1].

جدول (4)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسنوات (2013, 2014, 2015)

المعطيات	2013	2014	2015
الناتج المحلي	272.346	262.841	192.404
الصادرات	104.7	97.9	50.7
الواردات	69.2	62.1	45.6
حجم التجارة الخارجية	173.9	160	96.3
نسبة التجارة للناتج	%64.8	%61.4	%50.2
الميزان التجاري(مليار دولار)	35.8	11.871	13.474
نسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري للناتج	%13.8	%5.42	%8.4
نسبة الايرادات العامة للناتج	%43.8	%40.2	%48.88
نسبة النفقات العامة للناتج	%52.66	%43.17	%62.09
عجز الموازنة(مليار دينار)	19128	7864	25414
نسبة العجز الى الموازنة	%52.66	%7.45	%27.02
نسبة العجز الى الناتج المحلي	%7.03	%3	%13.21

[1]) 6 مليارات خسائر العراق بسبب اغلاق ميناء ام قصر, جريد الشرق, 7-نوفمبر-2019, للمزيد: https://al-sharq.com

الدين العام	62955.549	76386.8	97906.3
نسبته الى الناتج المحلي	%23.7	%29.5	%51.1
الدين العام المحلي	4255.549	9520.019	32142.805
نسبته الى الناتج	%1.7	%3.8	%16.78
الدين العام الخارجي	58700	66865.78	65763.5
نسبته الى الناتج	%22	%25.7	%34.32
عرض النقد الاول	73858	72692	65435
الاحتياطي النقدي للبنك	95155.350	81607.163	72475.715
رصيد ارباح البنك المركزي	2329.334	2196.363	1029.608
صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية للبنك المركزي	10561.283	12938.106	15224.409
صافي التدفقات من الانشطة الاستثمارية للبنك المركزي	725.796	130.4306	9409.013

المصدر: خالد ارحيل شهاب, فرص جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق مع التركيز على القطاع النفطي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد11, العدد 26, 2019, ص84-85. هذا ودأبت الحكومة العراقية بعد عام 2003 الى اعتماد عدد من السياسات والبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي الا انها قد زادت من تفاقم الوضع الخدمي والمعيشي لشريحة كبيرة من المجتمع العراقي ، وشملت تلك السياسات ما يأتي[1]:

1. عدم جود رؤية محددة لدى الجهات المختصة حول الطرق والبرامج التي تنهض بالاقتصاد العراقي سواء من بعض السياسيين او المساهمين في صياغة الدستور العراقي مما أدى الى ثقل كاهل الدولة من خلال زيادة عدد الموظفين فيها.
2. تشريع بعض القوانين ومنها قانون الاستثمار، الذي يعد من اهم القوانين لكنه غير مفعل بصورة صحيحة .

([1]) ابتهال محمد رضا داود, الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والافاق المستقبلية, مجلة دنانير, المجلد21, العدد8, 2016, ص215-216.

3. ان هدف الدولة هو الانفاق فقط دون الوصول الى زيادة الناتج المحلي من خلال زيادة أعداد المصانع والمعامل وتنشيط القطاعات الاخر من اجل زيادة الدخل القومي للبلد.
4. عدم الاستفادة من من الزيادة المتحققة من العوائد النفطية بعد عام 2003 وتم تحويلها الى موزانات تشغلية وليست استثمارية مما يؤدي الى عدم استفادة القطاع الاقتصادي من تلك العوائد.
5. عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي .
6. أدى الانفاق الكبير للعوائد النفطية الى بروز ظاهرة الفساد المالي وتدهور واقع الاقتصاد العراق حتى اصبح فيها الفساد المالي سلوك اجتماعي بحسب وصف وزير التخطيط الاسبق السيد علي بابان

كما ويعاني القطاع الخاص من عديد من المشاكل الاقتصادية آخرها ما تعرضا له ابان مظاهرات تشرين/ أكتوبر، ويقول أستاذ الإدارة والاقتصاد "عمار عز الدين" في حديثه لجريدة "البصائر "إن القطاع الخاص تعرض لـ80% من الضرر الناجم عن انقطاع خدمة الإنترنت مرجحا عدم تعويض الحكومة أصحاب الشركات عن هذه الخسائر, وأضاف عز الدين أن شركات السياحة والمصارف وشركات الصرافة والاستيراد وسوق الأسهم، يعد من أبرز المتضررين، موضحا أن الخسائر التي قدرتها منظمات دولية بـ1.2 مليار دولار يمكن شرحها من خلال الاطلاع على نظام التحويلات المالية بين البنوك العالمية والأخرى التي تعمل داخل العراق, ما الخبير الاقتصادي "سلوان العمري" فيوضح في حديثه لجريدة "البصائر" أن خسارة شركات الإنترنت كانت كبيرة للغاية، ويؤكد العمري لـ "البصائر" على أن الخسائر المترتبة عن انقطاع خدمة الإنترنت تتراوح ما بين 800 مليون دولار و1.3 مليار دولار، على اعتبار أن حساب الخسائر بصورة دقيقة يحتاج لشهر كامل، وذلك وفق الأسس المعتمدة اقتصاديا لدى المصارف ولدى شركات الطيران,.وبحسب مرصد NetBlocks الأمريكي المتخصص في مراقبة انشطة الإنترنت، فان الخسائر التي تكبدها العراق بلغت 1.2 مليار دولار، مؤكدا أن قطع الإنترنت تعسفيا يعد مخالفة لقوانين الامم المتحدة وتقييداً للحريات العامة[1].

(1) خلال المظاهرات كيف خسر العراق 1,2 مليار دولار بسبب الانترنت, جريدة البصائر, 18- اكتوبر-2019, للمزيد: https://albasaernewspaper.com

المحور الثاني: مبررات وملامح سياسات اصلاح الاقتصاد العراقي

يتجلى التردي الكارثي للاقتصاد العراقي في الدمار الذي لحق ببنيته وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية في القطعات السلعية, وبذلك يمكن القول بان مبررات الاصلاح الاقتصادي تكمن في العوامل الاتية[1]:

1. **تراجع الأداء الاقتصادي:** أدى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في القطاعات السلعية والخدمية وفي القطاعين الخاص والعام ادى الى تراجع كبير في مستوى الأداء الاقتصادي في العراق.
2. كثرة الديون الخارجية: تعد من اهم المشاكل التي يعاني منها العراق اذ بلغت حوالي ١٢٠مليار دولار، مما أجبر العراق على القبول بإصلاحات وبرامج تندرج في عداد الالتزامات الدولية.
3. بروز ظاهرة البطالة: بين المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء بان مجموع القوى العاملة في العراق يبلغ نحو ٧و ٦مليون شخص وبواقع ٦و ٥مليون رجل و ١و ١مليون امرأة ليعكس بذلك نسبة مساهمة المرأة المنخفضة في النشاط الاقتصادي مؤشرا معدلات بطالة قدرها ٤و 33% للشباب و ٣و37%للشباب الحاصلين على التعليم الإعدادي أو الجامعي .
4. انتشار الفقر في العراق: اظهرت بعض الدراسات انتشار ظاهرة الفقر في العراق وتفاقهما في ظل الظروف التي يعيشها العراق من الاحتلال والحروب مما ادى الزيادة عدد الذين يعيشون تحت خط الفر في العراق حسب بعض التقارير منها تقرير أصدره المركز العراقي للحوار والتنمية في نهاية عام ٢٠٠٥إلى أن حوالي 70% من العراقيين يعيشون عند مستوى الكفاف .
5. تسهيل عمل الاستثمارات الأجنبية: يؤدي الاستثمار الاجنبي الى حل الكثير من المشاكل التي قد تواجه الاقتصاد لانه سوف يؤدي الى خلق بيئة تنافسية جاذبة للاستثمارات الأجنبية مع المحلية منها .

اما الملامح العامة لسياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق فهي تشمل الاتي[2]:

1. مراجعة هيكلة بعض مؤسسات القطاع العام وخصخصتها: اكثر ما يميز القطاع العام هو قلة الانتاجية ورداءة النوعية مما يؤدي الى خسائر كبيرة, فضلاً عن زيادة القوى العاملة في تلك المؤسسات مما يتطلب اعادة هيكلية بعض المؤسسات.
2. تصحيح السياسة المالية: يتم ذلك من خلال معالجة العجز الحاصل في الميزانية العامة للدولة من خلال ترشيد الانفاق والتوجه نحو الضرائب ودعم مشاريع القطاع العام من اجل زيادة ايرادات الدولة

([1]) نبيل جعفر عبد الرضا, الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط, ط الاولى, مؤسسة وارث الثقافية, 2008, ص98-99.

([2]) المصدر نفسه, ص99-100.

3. العمل على لإصلاح المالي والمصرفي: وهما من اهم العناصر في بناء الاقتصاد العراقي ويهدفان إلى إيجاد أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي .

الاستنتاجات:

1. اظهرت طبيعة الاقتصاد الريعي وبشكل واضح مدى عدم التناسق والتشابك في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
2. يتبين ان نسبة الفائض او العجز في الميزانية العامة خلال المدة (2003-2014) لمرتبط بشكل مباشر بإيرادات النفط ونسبة مساهمته في الايرادات العامة.
3. عدم التناسق بين القطاعات المختلفة المساهمة في نسبة الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي اظهر اعتماد الاقتصاد الريعي المعتمد على القطاع النفطي فقط في بناء ميزانية الدولة العامة.
4. ان الاقتصاد العراقي يمر بحالة كساد في بعض الاحيان، بسبب الاعتماد على مورد النفط فقط وعدم الاهتمام بالانشطة الاخرى.

التوصيات:

1. تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي نظراً لتوفر الامكانيات المادية والبشرية مما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد العراقي ورفد الموازنة العامة للدولة.
2. تنويع الصادرات الخارجية للبلد، من خلال تنشيط جميع الانشطة التي يمكن للدولة الاستفادة منها في زيادة ايرادات الدولة.
3. تنويع مصادرانعاش الموازنة الاتحادية للدولة من خلال دعم الانشطة الاخرى ودعم المواطنين في تلك الانشطة سواء مادياً او معنوياً.
4. عدم الاعتماد على القطاع النفطي وصادراته في ديمومة الدولة وكيانها، لان الاعتماد عليه يشكل مخاطر في حالة انخفاض اسعاره مما يعرض اقتصاد الدولة الى الانهيار.
5. وضع برامج وخطط وسياسات اقتصادية تهدف الى تحسين حالة الكساد الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد العراقي.

هوامش البحث:

1. ابتهال محمد رضا داود, الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية, مجلة دنانير,المجلد21, العدد8, 2016, ص3.
2. محمد كشيش خشان الموسوي, أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد" دراسة في الجغرافية السياسية" رسالة ماجستير, جامعة الكوفة, كلية الآداب, 2011, ص7.
3. محمد موسى خليل العلايا, الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية, اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, ص52.
4. حسين احمد السرحان, الاقتصاد -الاقتصاد العراقي – الموازنة- العدالة الاجتماعية- الموارد, شبكة النبأ المعلوماتية, للمزيد: https://annabaa.org
5. محمود النجار, العراق الخاسر الاكبر في معركة أسعار النفط بين السعودية وروسيا, TRTعربي, تاريخ النشر 10-ابريل-2020, للمزيد: https://www.trtarabi.com
6. ستة مليارات خسائر العراق بسبب اغلاق ميناء ام قصر, جريد الشرق, 7-نوفمبر-2019, للمزيد: https://al-sharq.com
7. ابتهال محمد رضا داود, مصدر سابق, ص215-216..
8. خلال المظاهرات كيف خسر العراق 1,2 مليار دولار بسبب الانترنت, جريدة البصائر, 18-اكتوبر-2019, للمزيد: https://albasaernewspaper.com
9. نبيل جعفر عبد الرضا, الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط, ط الاولى, مؤسسة وارث الثقافية, 2008, ص98-99.
10. المصدر نفسه, ص99-100.

قائمة المصادر:

1. ابتهال محمد رضا داود, الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية, مجلة دنانير,المجلد21, العدد8, 2016.
2. محمد كشيش خشان الموسوي, أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد" دراسة في الجغرافية السياسية" رسالة ماجستير, جامعة الكوفة, كلية الآداب, 2011.
3. ينظر: محمد موسى خليل العلايا, الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية, اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية.
4. حسين احمد السرحان, الاقتصاد -الاقتصاد العراقي – الموازنة- العدالة الاجتماعية- الموارد, شبكة النبأ المعلوماتية, للمزيد: https://annabaa.org .
5. محمود النجار, العراق الخاسر الاكبر في معركة أسعار النفط بين السعودية وروسيا, TRTعربي, تاريخ النشر 10-ابريل-2020, للمزيد: https://www.trtarabi.com .
6. 6 مليارات خسائر العراق بسبب اغلاق ميناء ام قصر, جريد الشرق, 7-نوفمبر-2019, للمزيد: https://al-sharq.com .

7. خلال المظاهرات كيف خسر العراق 1,2 مليار دولار بسبب الانترنت, جريدة البصائر, 18-اكتوبر-2019, للمزيد: https://albasaernewspaper.com .
8. نبيل جعفر عبد الرضا, الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط, ط الاولى, مؤسسة وارث الثقافية, 2008.
9. المصدر: خالد ارحيل شهاب, فرص جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق مع التركيز على القطاع النفطي, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد11, العدد 26, 2019.
10.البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لأعداد مختلفة.

Sources

1 .Ibtihal Muhammad Ridha Dawood, The Iraqi Economy After 2003 and Future Prospects, Dinanir Magazine, Volume 21, Issue 8, 2016.

2 .Muhammad Kashish Khashan al-Musawi, The impact of Iraq's geopolitical position on the future of its relationship with the countries of the new Asian sphere, "A Study in Political Geography", Master Thesis, University of Kufa, Faculty of Arts, 2011

3 .See: Muhammad Musa Khalil Al-Alaya, structural imbalances in Arab economies and the extent of their treatment of Arab integrative development, PhD thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.

4 .Hussein Ahmad Al-Sarhan, Economy - The Iraqi Economy - The Budget - Social Justice - Resources, Al Nab'a Information Network, for more: https://annabaa.org.

5 .Mahmoud Al-Najjar, Iraq is the biggest loser in the oil price battle between Saudi Arabia and Russia, TRT Arabic, Posted on 10-April-2020, for more: https://www.trtarabi.com.

6 6 .billion Iraqi losses due to the closure of the port of Umm Qasr, East Jarid, 7-November-2019, for more: https://al-sharq.com.

7 .During the demonstrations, how Iraq lost 1.2 billion dollars because of the Internet, Al-Basa'ir Newspaper, 18-October-2019, for more: https://albasaernewspaper.com.

8 .Nabil Jaafar Abd al-Ridha, The Iraqi Economy in the Post Fall Phase, First Edition, Warith Cultural Foundation, 2008.

9 .Source: Khaled Irhail Shehab, Opportunities to Attract Foreign Direct Investment to Iraq with a Focus on the Oil Sector, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 11, Issue 26, 2019.

10. The Central Bank of Iraq, the General Directorate of Statistics and Research, the annual economic report of the Central Bank of Iraq for various issues.

Analyzing the reality of the Iraqi economy after 2003 in light of the rentier nature

Dr.Shakir awad dhahi
Ministry of Education
Al Muthanna Education Directorate

A.L.Murtaja Hashim baqir
Ministry of Education
Dhi Qar Education Directorate

Abstract:

The research aims to show the nature of the reality of the Iraqi economy and its distortions and imbalances in the economic structures in light of the single income of the federal budget, represented by those imbalances in the production structure, the state's general budget, and the structure of foreign trade. Iraq depends in financing its federal budget on oil exports more than it depends on the rest Other Exports This is why the federal budget deficit and its improvement were linked to the amount of oil exports from Iraq to the countries of the world. The descriptive analysis approach was adopted, as well as the systems analysis approach .The research revealed the inconsistency between the different sectors contributing to the percentage of the gross domestic product, which showed the dependence of the rentier economy dependent on the oil sector in building the state's general budget, in addition to the fact that the Iraqi economy is going through a state of recession that has greatly affected the spread of unemployment, the phenomenon of poverty and the deterioration of services in a way. Year.

The research recommends diversifying the sources of the gross domestic product, as well as not relying on the oil sector and its exports for the sustainability of the state and its entity, and paying attention to agricultural and industrial activity because they have a major role in supplying the Iraqi economy.

Key words: analysis, reality, economy, Iraqi, nature, rentier.